محليات

تسعيرة المشافي الخاصة ترفع الضغط وتسبب الجلطة

المتاجرة بالآلام!

محمد راكان مصطفى

هل تحولت مهنة الطب من مهنة إنسانية هدفها إنقاذ الأرواح إلى تجارة رأس مالها آلام المرضى لتدر الملايين على صاحبها؟

يبدو أن كثيراً من المشافي الخاصة تحولت إلى مشروعات ربحية حرم الفقراء من خدماتها، وبات همها الأول جني الأرباح غير آبهة بمهامها الإنسانية بالحفاظ على صحة المرضى وإنقاذهم وتخفيف آلامهم ومعاناتهم، متناسين قسم الأطباء الذي يلزمهم بالحفاظ على أرواح مرضاهم ويمنع قبح المعاملة، وسوء الخدمات، والنظر إلى المرضى على أنهم مجرد سلعة يتم بذل الجهود لتحقيق أكبر ربح مادي ممكن عن طريق استغلال معاناتهم وآلامهم، حتى باتت إقامة المريض في هذه المشافي تضاهي بتكلفتها الإقامة في أفخم الفنادق السياحية!

من خلال استعراض الأحداث في المشافي الخاصة التي زاد الإقبال عليها خلال الأزمة بسبب خروج العديد من مشافي القطاع العام عن الخدمة نتيجة التخريب الإرهابي الذي طالها والازدحام الكبير على ما بقي منها، في ظل غياب أي رقابة فعلية من الجهات المعنية، يتبين مدى الاستغلال المادي الممارس بحق المرضى وسوء جودة الخدمة الطبية المقدمة، وعدم الالتزام بتسعيرة الوحدات الطبية المقررة من وزارة الصحة تحت ذريعة ارتفاع المستلزمات والتجهيزات الطبية، إضافة إلى الأخطاء الطبية التي تسببت بوفاة العديد من الحالات.

إن هذا يضعنا أمام ضرورة إعادة التأهيل الإنساني للبعض من الكادر الطبي الذي تخلى عن مبادئ المهنة ليعود إلى إنسانيته والعمل على إنعاش ضميره، حتى يضع أولوية إنقاذ المرضى قبل الربح المادي، إلى جانب ضرورة قيام الجهات الرقابية المختصة وعلى رأسها وزارة الصحة بمهامها في ضبط أداء المشافي لجهة التقيد بالأسعار والتقيد بالإجراءات والخدمات الطبية وفق المقاييس المعتمدة، وفرض أقصى العقوبة والحرمان من الممارسة بحق كل مدنس لأكثر المهن إنسانية.

عمليات تجاوزت قيمتها ملايين الليرات

بعض أصحاب المشافي الخاصة تجار وليسوا أطباء!

حسن لـ«الوطن»: طالبنا بالفصل بين المواد والخدمات الطبية

محمد منار حميجو

كشفت مصادر طبية عن محاسبة للعديد من الأطباء الذين يعملون في المشافي الخاصة لتقاضيهم أجوراً مرتفعة جداً مقابل إجرائهم عمليات فيها، وكان آخره محاسبة أطباء كانوا يعملون في أحد المشافي الخاصة في حلب.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المصدر: إن نقابة الأطباء تنظر في أي شكوى متعلقة بتسعيرة مرتفعة من الأطباء العاملين في المشافي الخاصة مؤكداً أن وضع التسعيرة من مهمة وزارة الصحة إلا أن النقابة تحاسب الأطباء الذين يتجاوزونها.

وأعلن نقيب الأطباء السوريين عبد القادر حسن أن النقابة طالبت وزارة الصحة بفصل المواد الطبية المستهلكة عن الأجور الطبية والمشتملة على النوم في المشفى وأجور الطبيب وغيرها والتي تسمى الخدمات الفندقية وذلك لمعرفة التكاليف الحقيقية للمشافي الخاصة.

وفي تصريح لـ«الوطن»: أكد حسن أن ارتفاع أسعار المستلزمات الطبية كانت سببا رئيسيا في ارتفاع أسعار المشافي الخاصة ضاربا مثلا أن بعض العمليات ومنها مفصل الورك تكلف في المشفى الخاص نحو ١,٥ مليون ليرة وهذا يعتبر مبلغاً كبيراً على المواطن السوري.

وبين حسن أن مراقبة المشافي الخاصة من اختصاص وزارة الصحة وأن النقابة ليست مسؤولة إلا عن الشكوى التي تخص الطبيب، مضيفاً: إن النقابة مستعدة لمحاسبة أي طبيب يتقاضى أجور مرتفعة.

> قربي لـ«الوطن»: المزاجية والاستغلال والاعتماد على المريض «اللقطة» تحكم المشافي الخاصة

طبيب يثبت بحقه أنه تقاضى أسعاراً مرتفعة.

ورأى حسن أن ملف المشافي الخاصة بحاجة إلى دراسة عميقة لوضع التسعيرة باعتبار أنه كبير ودقيق، مشيراً إلى دور وزارة الصحة في هذا المجال.

من جهته رأى رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب صفوان قربي أن بعض المشافي الخاصة تحكمها المزاجية في التسعيرة وتعتمد في الكثير من الأحيان على المريض «اللقطة» وهو الذي يأتي إلى المشفى بحالة إسعافيه وبالتالي فإنها تستغل أهله بكل الوسائل.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال قربي: إن بعض المشافي الخاصة حالياً تحولت إلى فنادق وأن مدراءها يتمتعون بسطوة ونفوذ وبالتالي فإن محاسبتهم لا تصل إلى المستوى المطلوب، مؤكداً أن أسعار بعضها مرتفع جداً لدرجة أن المبلغ الموضوع كتسعيرة غير منطقي وهذا يدل على المتاجرة الواضحة في هذه المهنة. واعتبر قربي أن الأسس التي وضعت فيه وزارة الصحة التسعيرة ضبابية وغير واضحة وهذا ما أدى إلى وضع تسعيرات مرتفعة جدا، لافتا إلى أن ملف المشافي الخاصة بحاجة إلى عمل تشاركي بين الوزارة ونقابة الأطباء. ورأى قربي أن الحلول تكمن بأن تحدد الوزارة تسعيرة منطقية ومن ثم تقوم بدورها في مراقبة المشافي، معتبراً أنه في حال لم يكن هناك تحديد تسعيرة بشكل منطقي فإن الأسعار سترتفع أكثر من ذلك بحجة أن المستلزمات الطبية مرتفعة. وأضاف قربي: إن ما يحكم حالياً بعض المشافي الخاصة المزاجية واستغلال حاجة المواطنين، معتبراً أن هذا الأمر غير أخلاقي ولا يمكن أن يكون من ضمن مهنة الطب التي تمتاز بإنسانيتها.

من جهته رأى رئيس غرفة الجنايات في محكمة النقض أحمد البكري أن بعض المشافي الخاصة هي فنادق للتجارة موضحاً أن منها خمس نجوم وتسعيرتها بناء على هذه النجوم ومنها أقل من ذلك وتكون تسعيرتها محددة وفقاً لذلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال البكري: إني كقاض مسؤول عن ملف الأطباء في النقابة فإن المجلس يحاسب أي طبيب من الممكن أن يتقاضى أجور مرتفعة.

٣٩٠ مشفى خاصاً مرخصاً في البلاد

الصحة: أسعار المشافي موضوعية وإن لم تكن قانونية!

محمود الصالح

أسئلة كثيرة يثيرها الرأي العام حول أداء المشافي الخاصة، منها ما يتعلق بالخدمات التي تقدمها هذه المشافي، والبعض الآخر بالأسعار الكاوية التي تلهب كاهل المواطن، وهناك من يتحدث عن وجود الأخطاء الطبية غير العادية.

كل هذه الهواجس وغيرها حملناها إلى الدكتور سليمان مشقوق مدير المشافي في وزارة الصحة الذي أفادنا قائلاً:

الحقيقة أن دور وزارة الصحة في عمل المشافي الخاصة يبدأ من فكرة إنشاء المشفى الخاص وإعداد الدراسات والمخططات وتنفيذ المشروع والوصول به إلى مرحلة الاستثمار وكل ذلك مؤطر وفق ضوابط قانونية وإجراءات محددة، ولا يسمح بمنح اختصاصات مفتوحة للمشافي الخاصة لأن هذا يتعلق بالتجهيزات وعدد الغرف والأسرّة وبعض المتطلبات الفنية.

وعن عدد المشافي الخاصة المرخصة في سورية قال: يبلغ عدد المشافي ٣٩٠ مشفى في جميع المناطق وقد لا تكون جميع هذه المشافي تعمل الآن لأن منها ما دمر ومنها ما هو خارج الخدمة لكن لا توجد لدينا معطيات عن عدد المشافي الواقعة خارج الخدمة لأن متابعة الموضوع من اختصاص مديريات أخرى.

وعن عدد المرضى أكد مشقوق أن وزارة الصحة لا تمتلك البيانات عن عدد المرضى في المشافي الخاصة ولا عن إيرادات هذه المشافي ولا تتدخل في موضوع تأمين المستلزمات الطبية لهذه المشافي. وبالنسبة للعشر الصحي فقد توقف العمل به منذ عشر سنوات بموجب مرسوم تشريعي. ويقتصر تدخل الوزارة في عمل المشافي الخاصة من خلال المراقبة الدورية من اللجان الخاصة بذلك التي تقوم بتنظيم ضبط يحتوي على استمارة تقويم وكذلك يتم أخذ مسوحات للتأكد من العدوى وتجرى عليها التحاليل ويتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة وفق نتائج هذه التحاليل. وعما يتعلق بالتعرفة التي تتقاضاها المشافي الخاصة لم يتم تعديلها منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن والوحدة الجراحية بقيمة ٧٠٠ ليرة. كل ذلك على الرغم من التغير الكبير في التكاليف والأسعار. وعن سبب عدم مبادرة وزارة الصحة إلى تعديل الأسعار لتصبح متناسبة مع الواقع بيّن مشقوق أن هذا الموضوع من اختصاص لجان محددة وهي المعنية بدراسة الموضوع.

> ارتياد البعض للمشافي الخاصة يكون بدافع السرية و«البرستيج»

وعن ورود شكاوى حول الأسعار كشف أنه لا تتجاوز شكوى واحدة في الأسبوع وجميع الشكاوى تتعلق بالخدمات وليس أجور الأطباء وهذه الشكاوى من دمشق وريفها ولا توجد خلال العام الماضي أي شكوى من باقي محافظات القطر.

وعن وجود أخطاء طبية أكد مدير المشافي أن هذا الموضوع من اختصاص نقابة الأطباء والقضاء ولا علاقة لوزارة الصحة بذلك. وعن وجود مراكز صحية تخصصية بيّن أنه لا مراكز متخصصة إنما هناك مشاف متخصصة في خدمات طبية معينة. وبالنسبة لتقديم المشافي الخاصة لخدمات نوعية لا يمكن للقطاع العام تقديمها نفى المشقوق ذلك بشكل مطلق لأن الخدمات التي يقدمها القطاع العام هي أوسع وأعمق من القطاع الخاص بشكل كبير. وعن سبب لجوء معظم الشخصيات العامة والخاصة إلى المشافي الخاصة بيّن مدير المشافي: لكل شخص سببه وأنا لست بمعرض تحليل الأسباب لكل مريض لكني أجزم أنه ليس بسبب جودة الخدمات في المشافي الخاصة فقد يكون مرتبطاً بالراحة الشخصية أو العلاقة مع الطبيب أو الدوافع المالية أو البرستيج أو المحافظة على السرية.

من المسؤول عن تهريب المرضى من القطاع العام إلى الخاص؟ لم تردنا أي شكوى حول هذا الموضوع وعندما تصلنا شكوى نعالجها فوراً. وعن مدى رضى وزارة الصحة عن أداء المشافي الخاصة أكد مشقوق أنه في ضوء الظروف الراهنة والتعرفة القديمة التي لم يتم تعديلها مازالت المشافي الخاصة تقدم خدمات جيدة وهي تستقطب أعداداً كبيرة من المرضى والأسعار موضوعية وإن لم تكن قانونية ولا مستمرة.

هذه مبررات المشافي الخاصة

الوطن

قال مدير المشفى الفرنسي الخاص نهاد عساف: إن من يعمل في المشافي الخاصة هم بشر في نهاية الأمر ومعرضون للأخطاء كالمشافي العامة، مضيفاً: إن الأمر لا يخلو من الأخطاء.

وفي تصريح لـ«الوطن» رد نهاد على الاتهامات الموجهة لبعض المشافي الخاصة حول رفع أسعارها بشكل مبالغ فيه بقوله: لو تعلم قيمة الفواتير ومنها المازوت والكهرباء التي يدفعها المشفى الخاص ناهيك عن المواد الطبية المستوردة وتكاليفها الباهظة إضافة إلى الخدمات الأخرى وأجور الموظفين، معتبراً أن تسعيرة وزارة الصحة غير عادلة.

وفيما يتعلق بتحول الهدف من المهنة الإنسانية إلى التجارة والربح رأى عساف أن في كل قطاع أشخاصاً تجاريين وآخرين يعملون بضمير وأخلاق ومن ثم فإنه لا يمكن التعميم في هذا الموضوع مشيراً إلى وجود أشخاص بالمشافي غير الخاصة تبيع وتشتري وتخطئ أيضاً، مضيفاً: إن بعض المشافي الخاصة قدمت الكثير من الخدمات الطبية.

وفيما يتعلق بالاتهامات حول عدم استقبال المرضى إلا بعد دفع سلفة أوضح عساف أن هذه إجراءات إدارية تبحث فيها الجهات الرسمية وأن المريض يدفع عند دخوله نفقات معينة لا تغطي عدداً من الصور الشعاعية والتحاليل، مستثنياً الحالات الإسعافية من هذا الإجراء. وشدد عساف على ضرورة الحفاظ على المشافي الخاصة العاملة في البلاد وعلى رعايتها ويجب الوقوف معها وليس ضدها، مضيفاً: نحن لسنا في مشاف أجنبية وخدماتنا تقدم لأهلنا في البلد.

وحاولت «الوطن» التواصل مع مديري مشافي الشامي والرشيد إلا أنه تعذر الاتصال بهما.

أجور باهظة تتجاوز ٧٥ ألفاً في اليوم.. ولا تستقبل المريض إلا بعد «دفع المعلوم»!

العناية المشددة بـ٢٠٠ ألف والحواض والمنافس بـ١٠٠ ألف ليرة..

فادي بك الشريف

في المشافي الخاصة تقدم المال على الطب في الرتبة، وتراوحت تكاليف العناية المشددة بين ١٥٠ –٢٠٠ ألف ليرة سورية لليلة الواحدة، ومابين ٧٥–١٠٠ ألف ليرة أجور الحواضن مع منفسة والبعض يتقاضى مبالغ أكثر، ناهيك عن تكاليف الأدوية التي يتم شراؤها من المشافي. ولعل بعض الأمثلة القريبة ما حدث من مفارقات بعيد تفجير القصر العدلي في دمشق الذي ذهب ضحيته أشخاص من مختلف شرائح المجتمع ومستوياته، فقد تم فرز الجرحى وفقاً لإمكانياتهم المادية بين المشافي الحكومية والخاصة.

فمثلاً أحد المصابين وهو محام تنقل بين مشفيي الرشيد والمجتهد ليستقر به الحال أخيراً وسط الألم والنزيف في أحد المشافي الخاصة المشهورة، ولكن بين الحياة والموت رفض المشفى استقباله حتى يدفع تأميناً يقدر بنصف مليون ليرة، وطبعاً الفاتورة كانت الضعف! علماً أنه لا يقبل أي مريض مهما كانت حالته من دون تقاضي سلفة مادية، بحجة أن أهالي المريض لا يدفعون المبالغ التي يطلبها المشفى.

مصابة ثانية تسبب لها الإهمال الطبي في شلل نصفي نتيجة التهاب مكان الشظايا ليصل إلى نقي العظام... وحالات كثيرة لا يسعنا ذكرها كلها. ولكن ما يثير الاستغراب أن تنخفض فاتورة مشفى خاص إلى النصف نتيجة وساطة معينة، ما يرسم إشارات استفهام كثيرة عن حقيقة التكاليف والأجور في المشافي الخاصة. .

وقال يونس (موظف): تم إسعاف والدي إلى مشفى عام، وبعد التشخيص تبين أنه مصاب بذات الرئة، ولكن بعد عدة أيام ساءت حالته كثيراً وغاب عن الوعي فكانت نصيحة الطبيب إسعافه إلى مشفى خاص بالسرعة القصوى لعدم وجود منفسة شاغرة، فكل المنافس مشغولة. مضيفاً: علمنا أن أحد المشافي الخاصة لديه هذا الجهاز (منفسة) وجاءت سيارة الإسعاف مزودة بأسطوانة أوكسجين وتم نقله إلى هذا المشفى ولكن بعد تسديد دفعة على الحساب وكانت ٥٠ ألف ليرة، وبلغت أجرة المنفسة باليوم الواحد ٧٥ ألفاً، إضافة إلى فواتير أدوية يومية من صيدلية المشفى وصلت قيمة كل وصفة إلى نحو ١٢ ألف ليرة.

وتابع: بقينا ٥ أيام فكانت الفاتورة أكثر من ٣٠٠ ألف ليرة بعد المراعاة مع نصيحة نقل المريض بسيارة إسعاف المشفى مع أسطوانة أوكسجين بقيمة ٢٠ ألفاً إضافية إلى قرية قريبة من دمشق تبعد ٣٥ كم، ونصيحة من الطبيب المشرف باستئجار جهاز رذاذ وتأمين الجهاز من إحدى الشركات الخاصة.

ولكن بعد عدة أيام ساء الوضع فتم إسعافه إلى مشفى الأسد الجامعي الذي قرر بأن التشخيص الأولي خاطئ وأن المريض لديه كتلة خبيثة بالمسار القصبي الأيسر ويجب خضوعه للعلاج الكيميائي، إلا أن القدر لم يمهله وتوفي بعد عدة أيام.

المواطنون يشتكون لبعضهم ولا يشتكون للصحة!

درعا - الوطن

لم يكن يذهب للمشافي الخاصة في درعا قبل الأحداث إلا القلة من ميسوري الحال وخاصة أن المشافي العامة المجانية والمترامية في معظم مدن المحافظة كانت تقدم أغلب أنواع العلاج، لكن مع خروج عدد من المشافي العامة من الخدمة وتسرب عدد كبير من الأطباء ولاسيما في اختصاص الجراحة والتخدير بات المريض مضطرا في بعض الأحيان للذهاب للمشافي الخاصة في مدينة درعا، لكن الأغلبية يشكون من المستوى المتدني للخدمة وارتفاع تكاليف العمليات الجراحية وعدم الإعلان عن ماهية تصنيف تلك المشافي وأجورها في مكان بارز، ناهيك عن الأخطاء الطبية التي تمر من دون محاسبة مثل حالة المريضة التي أجريت لها عملية قيصرية ودخلت بعدها بحالة سبات ثم شلل وتوفيت بعد ثمانية أشهر.

رئيس دائرة المشافي في مديرية صحة درعا الدكتورة ريم عبد الهادي أوضحت أن المواطنين يتحدثون فيما بينهم عن سوء تقديم الخدمة الطبية وارتفاع تكاليفها في المشافي الخاصة، لكن نادراً ما يتقدمون بالشكوى للإسهام بوضع حد للتجاوزات الحاصلة، ولم تنف وجود بعض حالات انخفاض العقامة وسوء وعشوائية التخلص من النفايات الطبية وعدم فرزها، وإن النفايات ترمى في حاويات الشوارع والمفترض أن تفرز وتطمر وخاصة منها النفايات الآدمية، مؤكدة وجود متابعة لتلافي هذه المشكلة في ظل خروج المطمر الذي كان معتمدا لذلك من الخدمة. وبينت عبد الهادي أنه سيتم إعادة تقييم المشافي بشكل شفاف ومسؤول في شهر حزيران القادم وبناء عليه سيتم تصنيف درجتها، إذ إنه من يرد الاحتفاظ بتصنيف الدرجة الأولى ويأخذ تسعيرتها ينبغ أن يحقق مستوى العقامة والخدمة المطلوبة وفقا للمواصفات المحددة من وزارة الصحة، مشيرة إلى وجود تحسن إلى حد ما في العقامة مؤخراً قياسا لفترات سابقة نتيجة متابعتها الدورية من الدائرة.

وأكدت عبد الهادي وجود تدقيق شديد في مدى صلاحية المستحضرات الطبية التي تستخدمها المشافي وفي حال المخالفة يتم اتخاذ الإجراءات الرادعة، أما لجهة الأخطاء الطبية فتشكل لجان طبية متخصصة للنظر فيها وإقرار ما حدث، لافتة إلى أن الحالة المذكورة آنفا كمثال لم تكن هي رئيسة للدائرة لكن اللجنة المشكلة للنظر بها اعتبرت ما حدث ناتجاً عن الاختلاطات.

بدوره رئيس نقابة عمال الصحة بدرعا مصعب المحاميد ذكر أن النقابة تتابع مع مديرية الصحة واقع عمل المشافي الخاصة ولوحظ تدني مستوى الصحة والسلامة المهنية وعدم الالتزام بتسعيرة الوحدات الطبية المقررة من وزارة الصحة، حيث إن هناك تفاوتاً بأسعار العمليات الجراحية بين مشفى وآخر على الرغم من أن تصنيفها واحد على مستوى الوزارة، وأكد وجوب الاهتمام أكثر بعقامة غرف العمليات والمواد الجراحية وفرز وتصنيف النفايات لضمان سلامة المرضى والعمال وكذلك ضرورة النهوض بمستوى الخدمة الطبية المقدمة، مطالبا بالمحاسبة في حال وقوع أي خطأ طبي لتعزيز حسن الأداء والتقليل من الأخطاء إلى أدنى مستوى.

صحة الحسكة: إغلاق ٤ مشافٍ خاصة

الحسكة- دحام السلطان

بيّن مدير صحة الحسكة الدكتور محمد رشاد خلف أن في المحافظة ٢٤ مشفى خاصاً، وتتفاوت الخدمات فيها تبعاً لجاهزيتها ومعظمها صغير وقديم في البناء والتجهيزات والمعدّات، والقليل منها يمكن القول إنه يؤدي الغرض الطبي العلاجي، والذي لا تتجاوز نسبته من خلالها ٥٪، والذي يحتوي على أسرّة تتراوح أعدادها بين الـ٥٠–٦٠ سريراً وتحتوي على غرف عمليات جراحية وغرف عناية مشدّدة، وقد تحملت تلك المشافي جزءاً كبيراً من الخدمات الإسعافية خلال فترة الأزمة وتلك الخدمات هي من أهم إيجابياتها، أما فيما يخص السلبيات والمعوقات فهي ترتبط في حقيقة الأمر بظروف الحصار البري المفروض على المحافظة وما يترتب على ذلك في عدم وصول الدواء بالحالة الطبيعية وقلة وندرة ما يصل منها حصراً عن طريق الشحن الجوي والذي لا يفي بالغرض ولاسيما أدوية التخدير والعمليات! وقال خلف: نتيجة لشكاوى المواطنين التي ترد إلى مديرية الصحة بالنسبة لحالة الاستشفاء وما يرافقها من غلاء في الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار الدواء وأجور نقلها الذي شكّل أعباء إضافية على تلك المشافي موضوع الشكاوى، مضيفاً: بدورنا نقوم بتحقيق موضوع الرقابة الدورية من مختلف النواحي ولاسيما الإدارية والفنية، وبهذا الخصوص قامت المديرية بتشميع وإغلاق ٤ مشاف على مستوى المحافظة خلال العام الماضي، كما يتمّ التحقيق في شكاوى المواطنين بعد التحقيق فيها وهي المتعلقة بغلاء الأسعار والأخطاء المرتبطة بالإهمال الطبي بالتشاركية والعمل مع نقابة الأطباء وفق الأصول القانونية.

مولود «المشفى الخاص» بـ٢ أضعاف «العام»!

اللاذقية - عبير سمير محمود

يبقى لبعض المواطنين «ثقة» بالطبابة الخاصة، وتحديداً عند السيدات اللواتي تفضل معظمهن أن يبصر أولادهن النور في رحاب مشفى خاص! حيث إن تكلفة الولادة القيصرية على سبيل المثال في المشفى العام لا تتعدى ٢٥ ألف ليرة متضمنة جميع الخدمات، على حين تصل في بعض المشافي الخاصة باللاذقية إلى ١٠٠ ألف من دون أجرة الطبيب، إحداهن قالت: (لم أفكر ولو لحظة بأن أضع مولودي الأول في مشفى عام، فقد سمعت قصصاً غريبة عما يحدث من نسيان «قطعة شاش» ومقص في البطن) وغيرها من الأمور التي أرغمتني على اختيار المشفى الخاص رغم أن «حالتنا على قدها» وشاركت بجمعية منذ مراحل حملي الأولى لأساعد زوجي بتأمين مصاريف المشفى الخاص.

رئيس دائرة المشافي في «صحة اللاذقية» الدكتور صفوان عابدين بين لـ«الوطن» بأن المديرية تعالج شكاوى حول عدم التقيد بالأسعار في بعض المشافي الخاصة مؤكداً أن جميع المشافي ملزمة بالتسعير المحددة من وزارة الصحة وإعطاء المريض فاتورة تفصيلية خلال ٤٨ ساعة من خروجه في حال طالب بها وعند ثبوت وجود تجاوزات تتم متابعتها وفق القانون.

وقال عابدين: نخاطب المشفى بعد تقديم المريض شكوى ضده بشكل رسمي لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وفي بعض الحالات يتواصل القائمون على المشفى مع صاحب الشكوى «ويتم التراضي بينهما من خلال مبالغ معينة يتم إعادتها للمريض»، وهذه الحالة – التي تتكرر كثيراً– نطالب المريض بسحب شكواه أصولاً! مؤكداً على وجود دوريات لمتابعة عمل المشافي.

..وفي طرطوس المشافي الخاصة (بورصة)

طرطوس - الوطن

في طرطوس ١٥ مشفى للقطاع الخاص معظمها أو جميعها تفتقر لأغلب المقومات من حيث أقسام الإسعاف والعناية المشددة والمنافس والمخابر والأجهزة الضرورية، لذلك يتم نقل أي مريض يتعرض لحالات طارئة بعد عمل جراحي ما إلى المشافي العامة للعناية المشددة به قبل أن يفارق الحياة. رغم هذا الوقع غير المقبول نجد أن أجور الأطباء والإقامة التي يتم تقاضيها من المرضى المراجعين لتلك المشافي مرتفعة جداً وهي فوق قدرة السواد الأعظم من المواطنين والجميع يتهم تلك المشافي بأنها خرجت عن عملها الإنساني إلى التجاري الجشع في الكثير من الحالات وكل ذلك بعيداً عن رقابة الصحة ومتابعتها وحتى عن شكاوى المرضى الذين يقصدونها لأسباب مختلفة لا داعي للخوض فيها. مدير صحة طرطوس الدكتور أحمد عمار أقر بارتفاع أجور تلك المشافي قائلاً: إنها (تجارة–بورصة) لكنه أوضح أن تدخل المديرية متوقف على تقديم شكوى من المريض مشيراً إلى أن معظم ما يدفعه المريض يتعلق بقيمة الأدوات والمستلزمات التي تحتاجها عمليته من خارج المشافي. وهنا نشير إلى أهمية إقامة مشاف خاصة وفق نورمات عالمية معتمدة وتجهيزها بالتجهيزات اللازمة ووضع أجور وأسعار محددة لها مع آلية محددة لمراقبتها من وزارة الصحة ومديرياتها ولاسيما أن نسبة غير قليلة من المرضى الفقراء يضطرون لإجراء عمليات جراحية فيها بسبب الطبيب أو بسبب صعوبة إجرائها في الوقت المناسب بمشافي القطاع العام أو لتعطل بعض الأجهزة الطبية لفترات طويلة في مشافي الدولة.

السويداء تفتقر لغرف العناية المشددة!

السويداء– عبير صيموعة

يأتي لجوء المرضى إلى المشافي الخاصة نظراً لما يعانيه المشفى الوطني من ازدحام وضغط في عدد العمليات الجراحية وعدم قدرة الأطباء على تحديد موعد للعمل الجراحي يمتد لعدة أشهر (عدا العمليات الإسعافية) ما يفرض على الكثير من المرضى اللجوء إلى المشفى الخاص قسراً وليس اختياراً رغم افتقارها إلى التجهيزات الطبية وغرف العناية المشددة فضلا عن تحويل كثير من الأطباء لمرضاهم إلى تلك المشافي بهدف الربح المادي فقط. وكانت «الوطن» قد تلقت العديد من الشكاوى حول فواتير المشافي الثلاثة الخاصة التي وصل بعضها إلى ٢٠٠ ألف ليرة رغم عدم قيامهم بأي عمل جراحي، فضلاً عن اضطرارهم إلى شراء جميع الأدوية من الخارج، أما في حالة القيام بعمل جراحي فتكون الفاتورة (حدث ولا حرج).

مدير الصحة الدكتور حسان عمرو أكد عدم تلقي أي شكوى خطية حول ارتفاع تسعيرة المشافي الخاصة إلا أنه هناك ملاحظات من المواطنين حول الأسعار.

مضيفاً: اجتمعنا مع مديري المشافي الخاصة لمناقشة وضعها وتأكيد الالتزام بالأسعار والتقيد بجودة الخدمة المقدمة وتجاوز الملاحظات التي وضعتها المديرية خلال جولاتها فيما يتعلق بالأجهزة المعطلة مؤكداً أن مبررات مديري المشافي حول التسعيرة كانت لارتفاع المستهلكات الطبية والتكاليف الأساسية للعمل.

بدوره نقيب الأطباء الدكتور كمال عامر أشار إلى ورود العديد من الشكاوى حول أسعار تلك المشافي التي لا تتناسب مع الخدمات المقدمة مؤكداً مخاطبة النقابة للوزارة لإيجاد آلية تنظم عمل وأسعار المشافي.